

مركز "شمس" يؤكد على حقوق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره

نشر الثلاثاء 2013/12/10 الساعة 10:42

رام الله - معا- أكد مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية "شمس" على حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني.

وقال المركز أنه وعلى الرغم من مرور 65 عاماً لإصدار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فإنه ما زال الشعب الفلسطيني يزرع تحت نير الاحتلال، في انتهاكات صارخة ومستمرة لحقوقه الأساسية ابتداء من الاعتداء على الحق في الحياة، واعتقال الآلاف المواطنين في سجون الاحتلال، ومنع حرية التنقل والوصول إلى دور العبادة، وهدم المنازل، واقتلاع الأشجار، ومصادرة الأراضي، وبناء وتوسيع المستوطنات، وعزل القرى بفعل الجدار العنصري، وتقطيع أوصال الوطن، وإقامة الحواجز، وفرض حصار جائر، واستمرار عزل القدس عن محيطها الفلسطيني، واستخدام الأسلحة المحرمة دولياً، ونهب الثروات والسيطرة عليها، وتخريب متعمد للبيئة، مروراً بالاعتداء على الصحفيين وعلى حرية الرأي بل إن مسلسل الانتهاكات لا ينتهي ولا يتوقف عند حد معين، فالاحتلال ومستوطنوه يمعنون أكثر من أي وقت مضى باعتداءاتهم وانتهاكاتهم لحق الشعب الفلسطيني ومنعه من حق تقريره مصيره، ضاربين بعرض الحائط قواعد القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية التي تحرم احتلال أراضي الغير.

جاء ذلك عبر بيان صحفي أصدره المركز لمناسبة الذكرى الخامسة والستين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي اعتمد ونشر على الملأ بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 217 ألف (د-3) المؤرخ في 10 كانون الأول 1948. واليوم العالمي للمدافعين عن حقوق الإنسان الذي اعتمد ونشر على الملأ بموجب قرار الجمعية العمومية رقم 144/53 بتاريخ 9 كانون الأول 1998.

ورأى المركز في بيانه أن ظروف عمل المدافعين عن حقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية ظلت تتسم بالصعوبة، فاستمر تعرضهم للتهديدات والاعتداءات والمضايقات والتهمج العلني على سمعتهم وسلامتهم الشخصية بقصد عرقلة عملهم وتقويض مصداقيتهم، فالمدافعون عن حقوق الإنسان يواجهون اليوم التهديدات والمضايقات والهجمات، فعلى الرغم من أن القانون الدولي لحقوق الإنسان قد تطور تطوراً كبيراً في آليات الرقابة، فإنه لم يتطور أبداً من حيث آليات التعاون، ف ضمان وحماية حقوق الإنسان هي مسئولية كل دولة في المقام الأول.

وأكد مركز "شمس" على أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان هو أساس القانون الدولي لحقوق الإنسان، كما أنه يمثل أول بيان عالمي بشأن المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان غير القابلة للتصرف، فضلاً عن كونه معياراً مشتركاً للإنجاز لدى كافة الشعوب والأمم وفي خضم الاحتفال بذكرى الإعلان، ينبغي تأكيد ما لهذه الوثيقة النابضة بالحياة من أهمية دائمة، إلى جانب عالميتها وتضمنها لكل ما نحتفي به جميعاً واليوم، يعد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ذا أهمية أكثر من أي وقت مضى. إن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان هو

الذي أقر لأول مرة، قبل 65 عاماً، صمد وقاوم كل التقلبات والتغيرات التي مر بها النظام الدولي.

وشدد المركز على أن حقوق الإنسان ليست مجرد تراث مشترك لقيم عالمية تتسم بتجاوز حدود الثقافات والتقاليد، بل إنها تشكل أساساً فِيمَا محلياً والتزامات قومية تستند إلى معاهدات دولية ودساتير وقوانين وطنية. والإعلان يمثل عقداً بين الحكومات وشعوبها، حيث يحق للشعوب أن تطالب باحترام هذا العقد. وجميع الحكومات لم تصبح أطرافاً في كافة معاهدات حقوق الإنسان. ومع هذا، فإن الإعلان كان موضع قبول لدى كل البلدان. ولا يزال هذا الإعلان يؤكد الكرامة الإنسانية المتأصلة وقيمة كل شخص في العالم، دون تفرقة من أي نوع، كما أنه يكرس حقوق الإنسان بكاملها.

كما وأكد مركز "شمس" على أن الدافع الأساسي لإصدار هذا الإعلان هو ازدياد اهتمام الشعوب واستمرار نضالها من أجل حقوقها وحرّياتها من جانب، واهتمام المجتمع الدولي بحقوق الإنسان وتوفير الضمانات لها، للمساهمة في تماسك المجتمع الدولي وفي إقرار السلم والاستقرار العالمي من جانب آخر، وكذلك لعدم معالجة ميثاق الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وحرّياته بصورة متكاملة ومتناسبة مع ما لحقوق الإنسان من شأن في ترسيخ السلام والتضامن والاستقرار بين الشعوب والأمم. وانطلاقاً من إدراك واستيعاب هذه الحقيقة من قبل المجتمع الدولي فقد اتجه إلى إصدار الشرعة الدولية لتحقيق التضامن الدولي في الدفاع عن حقوق الإنسان وبالتالي لتحقيق الأمن والاستقرار. وفي عالم تهدده الانقسامات العنصرية والعرقية والاقتصادية والدينية، يجب علينا، أكثر من أي وقت مضى، أن نصون ونبرز تلك المبادئ العالمية، التي تكرست لأول مرة في هذا الإعلان، وهي المبادئ المتصلة بالعدالة والإنصاف والمساواة.